

السياسة وال

سلطة الشريعة تبنى على الدين وفكرة الإمامة التي تنبثق عنها كل المناصب الحكومية. وفي رأيه أن الإمام هو نائب النبي لا نائب الله؛ إمام يقوم بحراسة الدين وسياسة الدنيا عبر الإجماع. ومع أن الماوردي لا يفصل كيفية تحقق الإجماع، إلا أن المؤلف يستنتج من آراء الماوردي في مصادر أخرى بأن قاعدة الإجماع عنده هي العقل والوحي معاً. فمنصب الإمام لا يمكن إقامته إلا عن طريق التعاقد الذي يتم طوعاً بين أهل الاختيار، وهؤلاء يجب أن يكونوا من أهل الدين والعلم والحكمة. وأما الإمام، فيكون قرشياً يتمتع بعقل وجسم سليمين، فضلاً عن الشجاعة والحكمة، والنزاهة والعلم الضروريين للاجتهاد. لكن، من يصح أن يكون من أهل الاختيار وبناء قاعدة الإجماع؟ هنا يؤدي الماوردي السابقة التاريخية بأن الخليفة القائم له أن يعين خلفه، وهذا يقوده منطقياً إلى القبول ضمناً بالعقيدة القائلة أن عقد الإمامة يكون صحيحاً حتى لو تم عن طريق عاقد واحد عدل.

حَتَائِمُ السِّيَاسَةِ المَاورِدِيِّ وَ



تقدّم : إدوارد سعيد

الإمام بصفات النزاهة والعلم واتزان الرأي بالحكم حتى يحق المخالفين، بحيث تجري على هؤلاء "...احكام العدل فيما يجب لهم وعليهم من الحقوق والواجبات" (ص 79). وفي هذا كله يقيد الماوردي الإمام بالتزام العدل كأساس للحكم.

النصف الثاني من الكتاب يعالج متطلبات تطبيق العدل. والعدل هنا - يقول ميخائيل - يمثل مقياساً سياسياً من خارج الشريعة. بذا كان سعي الماوردي لرديف الشريعة بمقياس خارج عنها، أول محاولة فقهية اسلامية تبحث في مكونات العدل في الحكم وكيفية تحقيقه في المجتمع الإسلامي. وفي هذا وافق

من

رفوف

المكتبات

الكتاب: السياسة والوحي: الماوردي وما بعده

(174 صفحة من القطع الصغير)

المؤلف: حنّا ميخائيل

الناشر: دار الطليعة - بيروت، 1997.

دراسة أكاديمية في الفقه السياسي للماوردي

والعصر الإسلامي الوسيط

● الدكتور حنّا ميخائيل (المعروف بأبي عمر) مثقف فلسطيني معروف في أوساط الأكاديميين والمثقفين العرب والغربيين بصفتي المناضل والأكاديمي. فقبل انخراطه في صفوف الثورة الفلسطينية في عمان وبيروت، كان ميخائيل قد درس الكيمياء في جامعة هافر فورد قرب برنستون، ثم تحوّل عن الكيمياء إلى دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفرد ونال درجة الدكتوراة في العام 1968، على أطروحته في الفلسفة السياسية للماوردي. كان ميخائيل يأمل بإجراء تعديلات على نص الأطروحة قبل نشرها، غير أن اختفاءه في العام 1976 أثار الحرب الأهلية في لبنان، حال دون ذلك، فقامت زوجته السيدة جيهان حلو ميخائيل بالعمل على نشر الأطروحة بالانجليزية والعربية بدون تعديل. صدرت الترجمة العربية للكتاب عن دار الطليعة في بيروت، واشتمل النص الانجليزي وترجمته العربية على كلمة خط فيها البروفسور ادوارد سعيد ذكرياته عن ميخائيل، زميل الدراسة والصديق، كما تضمن النص مقدمة أكاديمية كتبها المستشرقة الإيطالية بيانكا مارياسكارسيا اموريتي، مبيّنة الاضافة العملية للكتاب في مجال الفلسفة السياسية لإسلام العصر الوسيط.

يستهل ميخائيل النصف الأول من دراسته بتحديد الموقع الفقهي للماوردي مستعرضاً آراءه في العلاقة بين الوحي والعقل، ومشيراً إلى أن البعض صنّف الماوردي على أنه من الأشاعرة وظلّه آخرون من المعتزلة، فيما يرى فيه المؤلف مفكراً مستقلاً عن الطرفين ويسوق مثالا على ذلك ردّ الماوردي على واحد من أهل الحديث بأنه - أي الماوردي - مجتهداً لا مقلداً؛ هذا فضلاً عن أن الماوردي عارض المعتزلة في مسألة خلق القرآن وخالف الأشاعرة في عدم الفصل بين الشريعة والعقل. وفي سياق تبيانه لتمييز الماوردي كفقيه سياسي عقلائي النزعة، يستعرض ميخائيل التيارات الفقهية السائدة في العصر الإسلامي الوسيط مشيراً إلى أن الفقهاء الأوائل ركزوا اهتمامهم على الجانب الديني دون السياسي، مما دفع بالمفكرين السياسيين إلى "ردف الشريعة بمقياس خارج عنها". فالماوردي-المجتهد غير المقلد- كما وصف نفسه، أول مسألة الحكم اهتماماً خاصاً فقام بتلخيص آراء ومواقف الفقهاء حول هذه المسألة وأضاف إلى تلك الخلاصات ما يتلاءم والمبادئ المقبولة للفقه، فجاء كتابه الأحكام السلطانية بمثابة أول محاولة اسلامية طرحت مبادئ مفصلة للحكم.

ويتابع ميخائيل دراسته لآراء الماوردي، مبيّناً كيف تمكن هذا الفقيه المتميز من جعل الشريعة تشمل مبادئ الحكم في الإسلام من خلال مبدأ تضمينها لمبدأ العدل الذي زخرت فيه مؤلفات الماوردي. فمن حيث البنية الشكلية، يرى الماوردي أن

وهي .. الماوردي وما بعده

جوهر العدل احترام الملكية الفردية واحترام حرية الفرد في اختيار عمله.

في سياق ما تقدم، يتطرق ميخائيل لتيارات المعارضة التي تجسدت آنذاك في الخوارج والمعتزلة والشيعة، والتي دخلت في مواجهة مع السلطة الصاعدة للاستقراطية المكية. وفيما مثل الخوارج الفوضى القبلية، ورمز ظهور المعتزلة الى تيار الحباد بين الإمام علي وخصومه، فإن الشيعة الانشاعشية - المعروفة بالامامية - استقطبت مشاعر انصار الامام نحو مثال اخلاقي اكثر منه سياسي (مقولة الامام الذي سيملاً الأرض عدلاً بعد ان ملئت جوراً وظلماً). غير أن غلاة الشيعة سعوا لتحقيق المثال على نحو فوري تحت راية عقائدية ثورية تمثلت بالإسماعيلية - الفاطمية التي نجحت في تأسيس امبراطورية نافذة. أما المعتزلة فانهم لم يتمكنوا من ايجاد علاقة كافية مع الناس بسبب عقلانية فكرهم ونخبوية آرائهم السياسية. ومع ذلك كن معظم الحكام المسلمين العداء للمعتزلة بسبب قدرتهم التحريضية التي رفعت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأجازت استخدام السلاح للاطاحة بالحاكم الظالم عندما يكون النصر مرجحاً. تحدر الإشارة هنا الى فئة رابعة هي المرجئة، قبلت حينئذ بسلطة الأمر الواقع المتمثلة آنذاك بصعود معاوية والسلالة الأموية، وتركت أمر عقاب الحاكم الظالم لله في الدار الآخرة.

في خاتمة الكتاب، يبين ميخائيل ان اهمية الماوردي تكمن في أنه كان فقيها متكلماً عكس مشكلات واتجاهات الفكر السياسي في الإسلام ابان العصر الوسيط. فالصراعات السياسية في ذلك العصر بدأت تفرض ايجاد مسوغ شرعي لمفهوم العدالة والائتزان في الحكم، وفي جعل الطاعة للحاكم مشروطة باتسامه بصفات النزاهة والعلم. وهي صفات تؤهل الحاكم ايجاد مسوغ شرعي يوازن بين الشرع الديني والواقع التاريخي كما عبر عنه فكر العصر الوسيط في مقولة العدل - المستقاة لغة وضموناً من فكرة الاعتدال. وأجرى المؤلف مقارنة بين الفكر الإسلامي والغربي - المسيحي ابان العصر الوسيط مبيناً كيف كان الفكر السياسي للحضارتين في ذلك العصر استنباطياً أكثر منه تجريبياً. ومع ذلك شهد تطورهما اللاحق فروقات هامة، منها ان المسيحية المنبثقة عن الامبراطورية الرومانية وجدت نفسها ملزمة بانشاء تنظيم يميز بوضوح بين السياسية والدين، فيما بقيت العلاقة بينهما ضبابية في الإسلام. ويعزو ميخائيل ذلك الى مقولة ان الشريعة تشمل كل نواحي الحياة بما في ذلك السياسية منها. النهاية المنطقية للقبول بهذه المقولة هي أن رجال الدين هم أنفسهم الحكام. لكن واقع الحال ان الحكام حصلوا على حيز واسع في تعزيز سلطتهم الدنيوية دونما صياغة واضحة لقوانين وضعية تعالج الواقع التاريخي للمجتمع الإسلامي. فمقولة ان الشريعة هي القانون الوحيد لمعالجة الشأن السياسي حالت دون وضوح النصوص الوضعية التي تفسح المجال لقيام مؤسسات سياسية من شأنها المساعدة على التمييز بين ما هو ديني وما هو سياسي. وضبابية العلاقة بين الديني والسياسي اسهمت في فشل قيام مؤسسات سياسية في المجتمع الإسلامي، وجاءت في صالح السلطة الأبوية للحاكم الفرد، والتي هي أقرب الى سلطة شيخ العشيرة في مجتمع تقليدي، منها الى سلطة رجل الدولة.

كتاب ميخائيل اضافة هامة في ميدان الفقه السياسي في الإسلام؛ فهو يضيئ جوانب هامة من الفكر السياسي للماوردي يستند في تحليله لمؤلفات الماوردي المختلفة، ولا يقتصر على مؤلفه الأكثر شهرة الأحكام السلطانية. 0.

● عرض وتحليل: د. سلوى العمدة

الماوردي الفلاسفة السقراطيين بأن الكيان السياسي العادل يمكن بلوغه فقط في مجتمع افراده عادلون. والعدل في الانسان الفرد يكون بانسجام الروح وتوازنها. والتوازن لا يتحقق إلا حين يضبط العقل العاطفة. وهذا لا يتحقق إلا عبر تربية سوية تبني ليس فقط على الدين وحده، و بل على العقل أيضاً، فضلاً عن الأعراف المتفق عليها بين أهل الحكم والعلم. لكن الماوردي يضيف الى الدين والتربية المتوازنة ضرورة توافر الحد الأدنى من اليسر الاقتصادي للناس. وكما أن العدل في الانسان الفرد هو الانسجام والتوازن بين الدوافع المختلفة وحد أدنى من اليسر الاقتصادي، فان العدل في المجتمع السياسي هو انسجام وتوازن بين فئات المجتمع المتعددة، خاصة بين الحكام والمحكومين. وهو يرى تحقق الانسجام والنظام باتباع الشريعة. وفي هذا السياق يوجه الماوردي انتقاداً شديداً لادارة مشرذمة وقمعية همها "حلب الرعية الى درجة الانهك". وهو يوصي باصلاحات ادارية جذرية مبنية على مبدأ ان مبرر وجود الحكم ليس توسيع الجهاز الاداري الى حد الترهل، بل حسن حال المجتمع الإسلامي.

أما في مجال الإدارة والاقتصاد، فيوصي الماوردي بأن يبقى عدد العاملين في الجهاز الإداري عند حده الأدنى لأن كلفته تشكل عبئاً على المجتمع. والمناصب الإدارية لا ينبغي توارثها من الأبناء للأبناء، دون أخذ الكفاءة بعين الاعتبار. وعلى موظفي الدولة احترام الملكية الخاصة والامتناع عن الاستيلاء عليها بالقوة. كما يجب ألا يسمح لهم بجني الأرباح الطائلة من خلال وظيفتهم لأن في ذلك استغلالاً للرعية. وبدلاً من تسهيل اقتناص الفرص من خلال الوظيفة الرسمية، ينبغي أن تدفع للرسميين رواتب تتلاءم مع مرتبتهم الوظيفية، وأن يسعى لطمأنتهم على استقرار وظائفهم. بل أن الماوردي يسجل ملاحظة صريحة ضد الحاكم الذي يتبع سياسة صرف الموظفين بتواتر مستمر، لأن الموظف الذي يطمئن

على استمرار وظيفته يصبح همه الإثراء السريع عن طريق الوظيفة. كما لا يجيز الماوردي للحاكم أي نشاط اقتصادي، لأن من شأن ذلك اعاقا الرعية عن كسب عيشها. ورغم أن الماوردي يقبل التراتبية في المجتمع إلا أنه يرفض الجمود الطبقي المستند الى احتكار الثروة والمعرفة، او الإثنين معاً، من قبل الخاصة وحدها. كما يرفض الإقرار برأي العامة في أن العدل يعني المساواة التامة بين الفئات العليا والدنيا. وهو بهذا يرفض الماوردي التطرفين، ويرى في العدل اعتدالاً أو توازناً بين التراتبية الاجتماعية المتشددة والمساواة المطلقة. وعنده ان



الحرر البري
٩٠/٩/٢٥